الفرضيات العلمية في دراسات علم الاجتماع - دراسة تحليلية لنماذج من رسائل وأطاريح علم الاجتماع في جامعة بغداد

Scientific Hypotheses in Sociological Studies - An Analytical Study of Models of Theses and Dissertations in Sociology, University of Baghdad

زينب خالد محمد أ.م.د.خالد حنتوش ساجت

Zainab Khalid Mohammed Assist.prof.Khalid Hantoosh Sachit

قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة بغداد

University of Baghdad college of Arts Dept.of Sociology

Zainab.k@rashc.uobaghdad.edu.iq

khalidhantoosh@coart.uobaghdad.edu.iq

تعتبر الفرضية مرتكزا مهما في الدراسات الاجتماعية الكمية لكونها من الأسس التطبيقية التي يعتمدها عليها الباحث في دراسته، ولهذا سعت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية منهجية نموذجية لصياغة واستخدام الفرضيات في الرسائل والأطاريح في علم الاجتماع، واستطاعت بناء مقياس يتشمل على هذه معايير صياغة الفرضية التحقق منها، واستخدمت هذا المقياس في تحليل عينة من رسائل وأطاريح قسم علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بغداد، وقد وجدت الدراسة أن هناك مشكلات عديدة في تطبيق المنهجية السليمة في صياغة واستخدام الفرضية في رسائل وأطاريح القسم، وخرجت بتوصيات تعالج هذه المشكلات المنهجية.

الكلمات المفتاحية: الفرضية العلمية، الدراسات التحليلية، علم الاجتماع

Abstract

The hypothesis is considered an important foundation in quantitative social studies because it is one of the applied foundations that the researcher relies on in his study. Therefore, this study sought to provide a typical methodological vision for formulating and using hypotheses in theses and dissertations in sociology and was able to build a scale that includes these criteria for formulating the hypothesis and verifying it. It was used to analyze a sample of theses and dissertations from the Department of Sociology at the College of

Arts at the University of Baghdad. The study found that there were many problems in applying the correct methodology in formulating and using the hypothesis in the department's theses and dissertations and came up with recommendations to address these methodological problems.

Key Words: Scientific hypothesis, analytical studies, sociology

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولا: المشكلة

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في ضعف الدليل الموجه لبناء الفرضيات في دراسات علم الاجتماع، فهناك مشكلة في صياغة الفرضية، حيث نجد أن الكثير منها غير متوافق مع نوع الدراسة، فضلا عن أنها تفتقد إلى الصياغة المنهجية السليمة وفق شروطها المعروفة، لذا ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل تم صياغة الفرضيات، بشكل منهجي؟
- هل هناك تكامل ما بين الأهداف والتساؤلات والفرضيات المستخدمة؟

ثانيا: الأهمية

تأتي أهمية هذه الدراسة من ندرة البحوث حول هذا الموضوع، حيث تقدم إضافة علمية لحقل المنهجية وتقويم الدراسات في علم الاجتماع، وكذلك تكتسب أهمية لكون الفرضيات إحدى الركائز الأساسية لبناء البحث الاجتماعي، خاصة البحوث الميدانية الكمية، ولا يمكن أن نقول أن هذا البحث علمي وسليم ويسير في الطريق المنهجي الصحيح وهو يقوم على فرضيات خاطئة غير منهجية، لذا ستقدم هذه الدراسة بعض المعايير التي ترى الباحثة أنها منهجية وضرورية في بناء الفرضية.

ثالثا: الأهداف

١. التعرف على الواقع المنهجي لبناء الفرضيات لرسائل وأطاريح الدراسات العليا الكمية في قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة بغداد.
٢. بناء مؤشرات لبناء وتحليل الفرضيات في دراسات علم الاجتماع.

رابعا: المفاهيم

الفرضيات العلمية، الدراسات التحليلية، علم الاجتماع

أولا: الفرضية:

تعني كلمة فرض، مجموعة المبادئ الأولية التي يسلم العقل بصحتها والتي لا تستطيع البرهنة عليها بطريقة مباشرة لشدة عموميتها، فهي حلول اجتماعية لمشكلة البحث وهي حقائق متصورة تبعث من خيال الباحث في شكل تخمينات محسوبة تسعى لتفسير الظاهرة المبحوثة من خلال برهنة أو رفض وجود علاقة سببية يعالجها

الفرض، أي أنها تعميمات لم تثبت صحتها يحاول الباحث أن يتحقق من صدقها من خلال خطوات منهجية محددة ومقننة يقوم بإجرائها بهدف التحقق من مدى ملائمة هذه التعميم وتمشيه مع الحقيقة أو بعده واختلافه عنها، وذلك ليتخذها سبيلا إلى فهم الظواهر وتفسيرها منطقيا (القصاص، ٢٠١٤)

والفروض هي قضايا تصورية تحاول أن تقيس العلاقة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات والأفكار وهي نوع من الحدس بالقانون أو التفسير المسبق للظاهرة، وهي متى ثبت صدقها أصبحت قانونا عاما يمكن تعميمه والرجوع إليه (القصاص، ٢٠١٤)

ثانيا: الدراسات التحليلية:

الدراسة التحليلية هي نوع من البحث الذي يصف ويحلل مجتمعًا أو موقفًا أو ظاهرة تتم دراستها. وتركز الدراسة التحليلية على الإجابة عن أسئلة "كيف وماذا ومتى وأين"؟

تستخدم الدراسة التحليلية أسلوب البحث الكمي من خلال جمع المعلومات الكمية لاستخدامها في التحليل الإحصائي لعينة المجتمع.

يمكن أيضا إجراؤها باستخدام طريقة البحث النوعي، لوصف مشكلة البحث بشكل صحيح، وتعتمد الدراسة التحليلية على عدد من الأساليب التحليلية، مثل: التحليلات الوصفية ، والتحليلات التشخيصية ، والتحليلات التنبؤية، والتحليلات الوصفية.ولا تقتصر الدراسة التحليلية على جمع البيانات من العينات فحسب، بل تتعلق بإيجاد المعنى من تلك البيانات من أجل تحسين الأبحاث المستقبلية ومجالات المعرفة ذات الصلة (تيسير، ٢٠٢٥)

ثالثا: علم الاجتماع:

هو العلم الذي يهتم بدراسة شبكة العلاقات والتفاعلات والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأغراضها فهو ينبغي أن يدرس العلاقات والتفاعلات كما تقع وتتكرر خلال فترة تاريخية مختلفة وفر موضوعات حضارية متنوعة (البياتي، ٢٠١٢)

ويشير هذا المفهوم أيضا إلى العلم الذي يدرس النظام الاجتماعي، والنظام الاجتماعي بدوره يشير إلى ذلك النمط المنظم الذي تجري وفقا له الشؤون الإنسانية بدءا من علاقات التعاون البسيطة حتى الجماعات المنظمة التيتتحدث لغة مشتركة وتشترك في نفس الموقف السياسي لأجيال وربما لعدة قرون (النبال، ٢٠١٩)

المبحث الثاني: الفرضيات: الماهية، ومعايير الصياغة

أولا: الماهية

عندما تتضح مشكلة البحث، يحتاج الباحث إلى تحديد المعيار الذي سوف يجمع في ضوئه المعلومات وهذا المعيار إما أن يكون أسئلة البحث أو فرضياته، وفرضيات البحث هي الحلول الممكنة التي يفرضها الباحث للمشكلة وذلك بناءً على ماتكّون لديه من خلفية مقروءة أو مسموعة أو مرئية عن المشكلة قيد الدراسة (العزاوي، ٢٠٠٨). وذلك يعني أن الباحث يضع نفسه أمام السؤال أو الأسئلة وعليه أن يجيب عليها مؤقتا وهنا يلجأ الباحث إلى تقدير الاجابة عن هذه الأسئلة فيحاول وضع اجابات أولية أكثر احتمالا من وجهة نظره كإجابات عن أسئلة

الدراسة، وهذه الأجابات المبدئية قد لاتكون صحيحة، إنما يتصور الباحث متوقعا أنها تجيب على الأسئلة، فقد تكون صحيحة أو غير صحيحة فهي إجابات محتملة بنيت على تخمينات ذكية، وهذه الإجابات المحتملة نسميها فروضا (الشربيني وآخرون، ٢٠١٣)

ويمكن الاستعانة بأحد الأقوال الموضحة للفروض العلمية فقد كتب العالم Medawar عن الفروض يقول: "تبدأ جميع إنجازات الفهم العلمي-على كافة المستويات-بمغامرة تأملية- بتوقع خيالي لما قد يكون صحيحا أو حلا مؤقتا متوقعا، ويكون هذا التوقع-دائما- أبعد بقدر صغير أحيانا، وبقدر كبير أحيانا أخرى عما لدينا من منطق أو حقائق قوية تدفعنا لتصديقه، وهذا التوقع اختراع أو اقتراح أو تصور لعالم محتمل أو لجزء صغير من هذا العالم، ثم يخضع هذا التخمين للنقد، حتى نكتشف إذا ما كان هذا العالم الذي تصورناه أو تخيلناه شبيها بالعالم الحقيقي الواقع أم لا، نقول بأنّ التفكير العلمي يكون دائما-على كافة المستويات- عبارة عن عملية تفاعل بين نوعين من التفكير، فهو حوار بين صوتين، أحدهما تخيلي والآخر ناقد، حوار بين الحقيقي والممكن، بين اقتراح ورفض، بين تخمين ذكي ونقد، بين ما يمكن أن يكون صحيحا، وما هو صحيح بالفعل" (الشربيني وآخرون، ٢٠١٣).

وتشكل الفرضيات أداة اختبار للعلاقات بين المتغيرات وبهذا المعنى تتضمن الفرضية حلا ممكنا لمشكلة البحث وسيختبر صدقها في البيانات التي تجمع في الدراسة، وفي لحظة صوغ الفرضيات فإننا لا نصفها بأنها صحيحة او خاطئة بل نقول أنها ملائمة أو غير ملائمة لموضوع البحث (سارانتاكوس، ٢٠١٧).

لأنها قد تكون صحيحة لو كان العنوان مختلف، أو وجهت بأهداف أخرى، فكلها تخمينات نستطيع الاجابة عنها بالنفي والإثبات بطرق مختلفة، لكن نحن نختار منها ونحددها ونوجهها وفقا لموضوع الدراسة وعنوانها وكذلك أهدافها التي بنيت عليها.

ثانيا: معايير صياغة الفروض؟

هناك بحوث كيفية وبحوث كمية وتختلف الفروض باختلاف نوع البحث، فإذا كان البحث تاريخيا أو وثائقيا فإنها تبقى في صياغتها ويكون اختبارها بالبحث عن أدلة وبراهين تثبت قبول الفرض أو رفضه، أما إذا كان البحث تجريبيا أو وصفيا كأبحاث العلاقات الارتباطية وأبحاث المقارنة للأسباب فإن اختبارها يكون كميا، ويتطلب هنا معالجات احصائية وأدوات اختبارية لقياس مقدار الفروق بين المتغيرات أو العلاقة بينها على أن يحول الفرق من كيفي إلى كمي أي من مباشر إلى غير مباشر (العزاوي، ٢٠٠٨).

ويضع الباحث فرضه حين يقوم بتحليل موقف مشكل، كأن يكون نمط من سلوك طلبة فإنه يلاحظ أن بعض البيانات تكون غامضة أو غير كاملة، أو بعض العناصر لا يبدو أنها تتعلق بعناصر أخرى، أو أنه ليس هناك تفسيرات ملائمة لبعض الظواهر، وليس هناك قاعدة محددة لتكوين الفروض، لأن ذلك هو الجانب الإبداعي في المشروع، فالفروض المثمرة هي نتاج العقول الموهوبة، ويتوقف نوع وكم الفروض على عاملين، الأول، مدى سعة وثراء المعرفة التي يمتلكها الفرد من قبل والتي يستطيع أن يأتي بها لمعالجة المشكلة الحالية، والثاني، المرونة وعدم الجمود والتمييز الذي يظهره في انتقاءه وتنظيم وإعادة ترتيب المفاهيم في أنماط التفسير (العزاوي، ٢٠٠٨).

أهم معايير صياغة الفرضيات (الكاظمي، ٢٠١٣):

- أن تتضمن الفرضية التعبير عن علاقة بين متغيرين أو أكثر أما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تتضمن في صياغتها المتغيرات التابعة والمستقلة وترتبط بالأهداف.

- أن يكون لدى الباحث التبريرات الكافية التي تستند إلى النظرية والبحث.
- أن تكون قابلة للاختبار.
- يجب أن تكون محددة وليست عمومية.

التحقق من صحة الفروض

يتم التحقق من الفرضية من خلال:

١. اختيار العينة

إنّ معظم المجتمعات والظواهر والقضايا المراد دراستها في علم الاجتماع تتكون من مفردات كثيرة ومن الصعب جدا دراسة كل هذه المفردات بشكل متكامل وتحقيق الشروط الصحيحة بشكل محكم-باستثناء بعض الدراسات-، لذلك كثيرا ما يعمد الباحث إلى اختيار عينة مجتزأة من مجتمع البحث ويدرسها ويستخرج النتائج منها ومن ثم يعممها على المجتمع بأكمله، وهذه العينة لابد وأن تكون وفق شروط وضوابط تختلف باختلاف نوع العينة ونوع الدراسة والغرض منها، ولكنها تخضع جميعا لخطوات محددة-اتفقت معظم أدبيات علم الاجتماع على تحديدها-، سنوجزها فيما يلي:

- يحدد الباحث مجتمع الدراسة بدقة.
- يَعُد قائمة كاملة دقيقة بمفردات مجتمع الدراسة.
- يأخذ مفردات ممثلة من القائمة.
- تكون هذه المفردات ذات عدد كاف لتمثيل مجتمع الدراسة بالخصائص والشروط التي يتطلبها البحث.

وإنّ حجم العينة يعتمد على مدى تجانس المعطيات –الظواهر- فكلما كانت الظواهر متجانسة كلما قل حجم العينة، والعكس صحيح، ويتطلب من الباحث تحديد الخطأ المتوقع لمتوسط هذه المعطيات، ويعتمد حجم العينة أيضا على الدرجة التي عندها يتجه متوسط العينة إلى الاحتلاف والتباين عن متوسط المعطيات، ولم يحدد خبراء المنهجية العلمية أية معايير أو نسب ثابتة لحجم العينة المثالية، لكنهم يقدرون حجم العينة فيما يلي (أبو زايدة، ٢٠١٨):

- الدراسات الارتباطية: ٣٠ فردا على الأقل.
- الدراسات التجريبية: ١٥ لكل مجموعة تجريبية وضابطة على الأقل.
- الدراسات الوصفية: ٢٠٪ إذا كان المجتمع عدد مئات، و١٥٪ إذا كان المجتمع عدد آلاف، و٥٪ إذا كان المجتمع عشرات الألوف.

٢. اختيار الأدوات

تعتبر الأدوات العمود الأساسي في البحث العلمي، وتتعدد وتتنوع وفقا لأغراض البحث، وقد تستخدم أكثر من أداة في بحث واحد، فهي تكمل بعضها البعض في تحقيق الأهداف والاجابة على التساؤلات والفروض. ويمكن تصنيف مصادر المعلومات إلى نوعين، جاهزة وغير جاهزة، وتتضمن البيانات الجاهزة، جميع الابحاث والمؤلفات والإحصائيات المنشورة والكتب والتقارير، وتكون عادة محفوظة في المكاتب أو المؤسسات، وعلى الباحث البحث عنها ومراجعتها لاستخلاص ما يتطلب بحثه، والنوع الثاني من المعلومات، يكون لدى أفراد معينين يتوجب على الباحث الوصول إليهم أو إلى عينة منهم للحصول على البيانات الضرورية لبحثه باستخدام وسيلة أو أكثر من وسائل البحث، مثل، الاستبانة، المقابلة، الملاحظة، اختبار الميول والاتجاه (أبو زايدة، ٢٠١٨).

أهم خطوات اعداد أداة البحث (مصطفى وآخرون، ٢٠١٠):

- تحديد الغرض من البيانات المراد جمعها باستخدام أداة البحث.
- ترجمة المفاهيم النظرية للبحث إلى صيغ اجرائية.
- إعداد أداة البحث في صيغتها الأولى لتصبح قابلة للتجريب.
- التجربة القبلية للأداء.
- إعداد الأداة للتطبيق والبدء في جمع البيانات مع إعداد دليل إرشادي لذلك.
- إعداد تعليمات التدقيق والترميز للاجابات المفتوحة.
- إعداد إطار تحليلي وخطة لاستخراج الجداول والمؤشرات اللازمة لكتابة التقارير.

٣. التحليل والنتائج

بعد الحصول على موقف أفراد العينة أو إجاباتهم، يبدأ الباحث بوضع جداول إحصائية وبيانات ومنحنيات، يعبر كل منها عن إحدى الفرضيات أو القضايا المطروحة في البحث. وقبل وضع هذه البيانات في الجداول لابد من ترميزها وتحليلها باستخدام أنظمة الحاسوب، وللترميز قواعد يجب اتباعها وتصنيف البيانات على شروطها، منها (ناشمياز وآخرون، ٢٠٠٤):

- يجب أن تتبع الأعداد الرمزية الإدراك الحدسي للمتغيرات الترتيبية، مثلا تخصص الأعداد الرمزية الأعلى للعلامات الأعلى، ولايوجد فرق بين تخصيص الأرقام ٥،٦،٧، أو ٧،٦،٥، بل من أجل ثبات الترميز، وتقليل احتمالية وقوع الأخطاء، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المتغيرات الإسمية يصعب معها اتباع العقلية الحدسية.
- في الترميز الاستنباطي يجب ربط الفئات بالنظرية التي اشتقت منها فروض البحث، لأن دراسة النظرية تزود الباحث بفكرة حول أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من المستجيبين، وأن الكثير من القضايا ذات أبعاد متعددة وتتطلب فئة منفصلة لكل بعد، فمثلا عند دراسة مفهوم الليبرالية ستوضح النظرية أنه متعدد الأبعاد، فهناك ليبرالية مالية وليبرالية اجتماعية...الخ، ويتوجب على الباحث أن ينشئ فئات لكل من الليبرالية المالية والليبرالية الاجتماعية، ويجب أن تكون هذه الفئات متمانعة حصريا.
- يجب أن تكون فئات الترميز متمانعة حصريا، أي يجب أن تقع كل وحدة تحليل في فئة واحدة ووحيدة فقط، أي أن تمتلك الفئة صفات لاتمتلكها الفئات الأخرى.
- يجب أن يكون الترميز شاملا، أي التأكد من أن عدد الفئات كافٍ ليشمل جميع الفئات المتوقعة من المستجيبين.

ولانكتفي بجمع البيانات وتصنيفها بل يجب أن نحلل العلاقة بين طرفي الفرضية، ويعتمد البحث الكمي على جمع وتنسيق معلومات وحقائق يمكن حسابها وقياسها أو حقائق اجتماعية يمكن تحويلها إلى أرقام واحصائيات وبيانات رسومية وتحليل المعطيات الكمية من خلال الاستدلال أو تفسير العلاقة بين متغيرين عن طريق البحث عن ارتباط أو سبب، وهذا شاق في العلوم الاجتماعية، إذ إنّ من الصعب أن يوجد سبب واحد لظاهرة معينة، وأيضا غالبا مايكون الارتباط بين متغيرين في المجتمع ارتباطا وهميا ويكون هناك متغير ثالث يتحكم بالمتغيرين.

يشير يان سبورك إلى أن نقطة انطلاق التحليل السوسيولوجي تكمن في الفرد وفي رؤيته للعالم وصورته عن العالم، وفي مبررات عمله وفي المعنى الذي يمنحه ويجده في أعماله أو في حياته بشكل عام، بمعنى أن الفرد بصفته كائنا واعيا ولكي يعيش حياته بطريقة ذات معنى، يجد تفسيرا لعالمه المعاش بفضل رؤيته للعالم أو بفضل الصورة التي كونها عن العالم وأيضا بفضل مبرراته وأسبابه التي تدفعه إلى العمل، ومن جهة أخرى

فإن المجتمع رباط اجتماعي مجرد ولا يمكن فهمه عن طريق التجارب المعاشة فقط، بل لابد من التأمل النظري لأن الرباط الاجتماعي يكون مجردا (سبورك، ٢٠٠٩).

وتشمل عملية التحليل الاجتماعي تفسير وتحليل كيفي للأرقام الاحصائية الكمية، أي تحويل الرقم إلى مضمون ومعطى معرفي محدد، متجسد عن الواقع الاجتماعي ومنطلقا من الفروض العلمية المسيرة للدراسة والتي تحدد صحتها أو عدم صحتها عبر هذا التحليل، وينبغي أن يتجه الباحث بعد جمع البيانات وتحليلها احصائيا إلى تفسيرها تفسيرا يتماشى مع ماتوصل إليه من نتائج ويجب أن لا يتجاوز هذا لاتعميم حده ومداه لأنه يقوم على إطار تحدده العينة والوسائل التي استعان بها الباحث للوصول إلى النتائج (مسلم و عبدالرحيم، ٢٠١١).

وهناك ثلاثة أهداف للتحليل الاجتماعي (عمر، ١٩٨٣):

١. الأول: يبدأ بتحليل الجزيئات ليصل إلى الكليات، مثل التحليل السببي والحضاري.
٢. والنوع الثاني: يبدأ بتحليل الكليات ليصل إلى الجزئيات، مثل التحليل البنائي الوظيفي والمادي التاريخي.
٣. والنوع الثالث: يبدأ بتحليل النتائج الجزئية وينتهي بها ولا يعممها على الكليات، مثل تحليل المضمون.

المبحث الثالث: مجتمع الدراسة والمنهج والأداة

أولا: منهج الدراسة: الوصفي التحليلي

ثانيا: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة لهذه الأطروحة من رسائل وأطاريح منجزة في قسم علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بغداد. وكان عدد رسائل الماجستير(٢٥٩) رسالة، ابتداء من عام ١٩٧٤ وهو تاريخ انجاز أول رسالة ماجستير في القسم إلى النصف من عام ٢٠٢٤. أما عدد أطاريح الدكتوراه المنجزة من عام ١٩٩٠ إلى النصف من عام ٢٠٢٤، فقد بلغ (١٦١) أطروحة، أي إن العدد الكلي لمجتمع البحث (٤٢٠) دراسة. إن هذا العدد تقريبي للرسائل والأطاريح، لأن الباحثة قد وجدت أن القسم لا يمتلك عدد دقيق لما أنجز من بحوث، فضلا عن أن مكتبة الدراسات العليا ليس لديها احصائية لما أنجز قبل العام ٢٠٠٥، فاستعانت الباحثة بدراسة المشرف (الدكتور خالد حنتوش)، لما احتوت على احصائيات بعدد الأطاريح والرسائل المنجزة في القسم، فضلا عن احصائية إلكترونية للعتبة العباسية المقدسة غير مكتملة قد شرعت في العمل بها وهي مهداة لمكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب بجامعة بغداد.

ثالثا: عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى قسمين: رسائل ماجستير وأطاريح دكتوراه، وتم تقسيم كل من هذه المراحل إلى فئات عشرية، كل فئة تحتوي على نتاج ١٠ سنوات من البحوث، وهي كما موضحا في الجدول التالي:

	ماستر		دكتوراه	
الفترة الزمنية	العدد الكلي	العينة	العدد الكلي	العينة
١٩٧٤-١٩٨٠	١٨	٢	٠	٠
١٩٨١-١٩٨٩	٥٧	٦	٠	٠
١٩٩٠-١٩٩٩	٣٨	٣	٣٠	٣
٢٠٠٠-٢٠٠٩	٥٤	٥	٤٥	٤

٢٠١٠-٢٠١٩	٤٤	٤	٥١	٥
٢٠٢٠-٢٠٢٤	٤٨	٥	٣٥	٤
المجموع	٢٥٩	٢٥	١٦١	١٦

جدول (١) يوضح توزيع مجتمع البحث والعينة

وبذلك يصبح المجموع الكلي للعينة (٤١) دراسة، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة، ورغم استعانة الباحثة بدراسات (أ.م.د.خالد حنتوش)، التي احتوت على ما أنجز من رسائل وأطاريح في قسم علم الاجتماع من بداية النشوء إلى عام (٢٠١٩) (ساجت، ٢٠١٩) ، إلا أنه لم يتم الحصول على جميع مفردات العينة لأنها كانت متضمنة عناوين فقط والباحثة تحتاج للبحوث كاملة لغرض تحليلها وتطبيق المقياس على منهجيتها المتبعة، لذا كانت هناك الكثير من الإشكالات منها عدم التنظيم الدقيق ما بين مكتبة القسم ومكتبة الدراسات العليا، فكثير من الدراسات قبل عام ٢٠٠٥ غير مفهرسة في مكتبة الدراسات العليا، فضلا عن أن هناك بعض الدراسات غير موجودة أصلا، وإن بعض الدراسات المفهرسة تختلف مابين الترقيم والتسمية، كما أنها غير مفهرسة وفقا للاختصاص (علم اجتماع، اثنرو، خدمة) لذا تضطر الباحثة حينها إلى تخمين اختصاص الدراسات بناء على العناوين الرئيسية والفرعية، إضافة إلى ذلك اعتماد الدراسة الحالية على الدراسات الكمية دون الكيفية، فظهرت الكثير من العينة دراسات كيفية نظرية، واستبدلتها الباحثة بدراسات سابقة أو لاحقة لها وفقا لطريقة العينة العشوائية المنتظمة، وبذلك أصبح عدد الدراسات التي تم تحليلها (٣٥) دراسة.

رابعا: الأداة: المقياس

خطوات بناء المقياس

- تحديد المجالات الرئيسية التي يتكون منها المقياس

استفادت الباحثة في وضع المقياس من الكتب المنهجية الخاصة بخطوات إعداد الدراسات في علم الاجتماع، فضلا عن محاضرات (الأستاذ مساعد الدكتور خالد حنتوش) وخبرته في تخصص المناهج والمنهجية، وتم تحديد عدة مجالات لهذا المقياس، وهي كما يلي:

عدد الفرضيات المستخدمة، علاقة الفرضية بالعنوان، علاقتها بالأهداف، صياغتها بشكل منهجي، وهذه الصياغة تخضع لشروط اتفق عليها معظم الباحثين والعلماء الذين كتبوا في اختصاص المنهج، وأهمها:

أ. يجب أن تحتوي على متغيرات الدراسة.
ب. الاتجاهية: أي أن يُحدد اتجاه تأثير أحد المتغيرات.
ت. النوعية والدقة، أي أن تكون واضحة التنبؤ.
ث. القابلية للدحض أو الرفض، وهذا يحدده الفرضية الصفرية.

- كتابة فقرات المقياس

تمت صياغة عدة فقرات في كل من المجالات السابقة، وهي مثلت المعايير التي اعتمد عليها المقياس في تحليليه لرسائل وأطاريح قسم علم الاجتماع في جامعة بغداد، وسيتم عرضها في الملاحق.

- صدق وثبات المقياس

وقد تم التحقق من ثبات وصدق المقياس بطريقتين:
قد تم تطبيق المقياس على عدة دراسات في صورته الأولية، قبل الإنتهاء منه، وبناء على نتائج التحليل أو تطبيق المقياس، وتم حذف وإضافة عدة فقرات قبل عرضه على الخبراء، وسنعرض المقياس الذي طبق على عينة أولية من مجتمع البحث في الملحقات.
ومن ثم عرضت الباحثة هذا المقياس على عدد من الخبراء في جامعة بغداد وغيرها، وقد اقترح الخبراء بعض الاضافات والتعديلات، والتزمت الباحثة في أغلب هذه المقترحات.

المبحث الرابع: تحليل العينة

هل تضمنت فرضية:

الفئة	التكرار	النسبة
نعم	**٣٠**	**٨٥,٧**
كلا	**٥**	**١٤,٣**
المجموع	**٣٥**	**١٠٠**

جدول رقم (٣٢) يوضح وجود فرضية أو عدمه

تساءلت الفقرة الأولى في المقياس الخاص بمعايير كتابة الفرضيات عما إذا كان قد استخدم الباحث الفرضية في بحثه أم لا، وعند تفريغ فقرات المقياس كانت معظم مفردات العينة قد استخدمت فرضيات وبنسبة (٨٥,٧٪) وبواقع (٣٠) دراسة من أصل (٣٥) رسالة وأطروحة، أما نسبة الدراسات التي لم تعمد إلى استخدام فرضية فقد كانت (١٤,٣٪) من مجموع مفردات العينة، وكما نعلم أن الفرضية تعبر عن تصور الباحث عن مدى فهمه لمشكلة بحثه وعن الرابط أو العلاقة بين متغيرات عنوانه وعن تخمينه لأسباب تأثير بعض المتغيرات في الأخرى، وعن درجة هذا التأثير، ورغم أن نسبة الدراسات التي لم تصيغ فرضيات كانت الضئيلة إلا إن هذا يمثل خللا في عينة تعتمد في جميع مفرداتها على الدراسات الكمية فقط، إلا إذا وضع الباحث توضيحا يفسر عدم استخدامه للفرضية، كاعتماده على تساؤلات قد وضحت الغرض من البحث بشكل جيد –حسب رأي بعض المختصين في البحث الاجتماعي-، أو أنه عرض أهدافا تحليلية ربط فيها بين متغيرات الدراسة وأوجد العلاقة فيما بينهم وحسب متطلبات الدراسة، وعند ملاحظتنا للدراسات الـ(٥) التي لم تستخدم فرضيات لم نجد منها إلا واحدة فقط قد وضعت أهدافا تحليلية ارتباطية وصاغتها بشكل فرضيات وأجابت عنها بشكل جداول ارتباطية، لكنها لم تضع أية تساؤلات في مشكلة الدراسة، والأخرى قد وضعت تساؤلات لكنها لم تكن تحليلية أو ارتباطية ولم تكن متفقة بشكل كامل مع أهدافها، أما الدراسات المتبقية فقد كانت أغلب أهدافها وصفية ولم تضع أية تساؤلات في مشكلة الدراسة، وحتى أنها لم توضح أهدافها ومشكلتها بشكل منهجي واضح، وعند مقارنة هذه الدراسات مع السنوات وجد أن واحدة منها كانت في عام (٢٠٠٩) وهي رسالة ماجستير، والأخريات قد كنّ رسائل ماجستير أيضا وواحدة فقط أطروحة دكتوراه، وانتمت هذه الدراسات إلى (الثمانينات والتسعينات) من القرن الماضي، وإذا ما نظرنا إلى الكثير من دراسات هذه الحقبة فسنجد أن المنهجية التي تعتمد عليها مختلفة

بشكل كبير عن المنهجية المتبعة الآن، فبعضها لا تضع أهدافا بشكل واضح ولا تصيغ مشكلة دراسة وتضع النظرية في الجانب الميداني، وتبدأ المنهجية فيها بالمفاهيم مباشرة.

عدد الفرضيات:

إن بعض الدراسات لم تستخدم فرضيات وكان عددها (٥) كما هو موضح بالجدول السابق، لذا جاء مجموع هذا الجدول (٣٠) وليس (٣٥) لأن هذا هو عدد الدراسات التي استخدمت فرضيات ضمن عينة الدراسة.

الفئات	التكرار	النسبة
٢-٦	١٩	٦٣,٣٣
٧-١١	٦	٢٠
١٢-١٦	٢	٦,٦٦
١٧-٢١	٣	١٠
المجموع	٣٠	١٠٠

الوسط الحسابي = ٧,١٦

جدول رقم (٣٣) يوضح عدد الفرضيات

يتضح من الجدول السابق أن أقل عدد فرضيات قد استخدم في دراسات العينة كان (٢) أي فرضيتين اثنتين، وكان أكبر عدد فرضيات هو (٢١) فرضية، وكانت (١٩) دراسة يتراوح عدد فرضياتها بين (٢-٦) وبنسبة (٦٣,٣٣٪) من مجموع مفردات العينة، يرتبط عدد الفرضيات بجهد تحقيقها وتحليلها وربطها ببعضها البعض، وكلما كانت كثيرة ومتشعبة صعب تحقيقها بشكل كامل وأفقد السيطرة على جميع مخرجاتها، أما إذا ما كانت بعدد قليل جدا فلا تستطيع تغطية جميع متغيرات العنوان ولاتقدم تفسيرا كاملا لأهداف وتساؤلات الدراسة. وإذا ما تحدثنا عن السبب في تباين هذه النسب فقد وجدت الباحثة بعض الدراسات قد وضعت فرضيات مقتبسة مع فرضياتها التي صاغتها، فضلا عن أن بعضها قد صاغ فرضيات لأصغر الأشياء في الدراسة، أي لم تكن تحتاج إليها الدراسة ولم تكن من ضمن أهدافها، أما البعض الآخر فقد صاغ فرضيات بعدد قليل ولم تكن تغطي متغيرات العنوان بشكل صحيح، فكانت بحاجة لتوضيح العلاقة واعطاء تخمين لاتجاه الفرضية، ولكن رغم ذلك جاءت بعض الدراسات –وإن كانت بنسبة قليلة- بفرضيات جيدة وكان عددها مناسبا لتغطية جميع جوانب البحث وربطت وأعطت تخمينات شاملة لأهداف الدراسة.

هل تم صياغتها بشكل منهجي:

الفئة	التكرار	النسبة
تم	8	٢٦,٦٦
لم يتم	5	١٦,٦٦
نوعا ما	١٧	٥٦,٦٦
المجموع(٥) لم	٣٠	١٠٠

جدول رقم (٣٤) يوضح مدى صياغة الفرضية بشكل منهجي

تم في هذا المعيار اختبار أربعة شروط للصياغة المنهجية لفرضية البحث، وقد استقت الباحثة هذه الشروط من قراءاتها للكتب المنهجية في البحوث الاجتماعية، وسنوجز هذه الشروط في النقاط التالية:

- القابلية للدحض أو الرفض.
- احتواء الفرضيات على متغيرات.
- النوعية والدقة، أي أن تكون واضحة التنبؤ.
- الإتجاهية: أي أن يحدد الباحث اتجاه تأثير أحد المتغيرات أو اتجاه الفرضيات بشكل عام.

وعند الإجابة على فقرات المقياس تم اخضاع عينة الدراسة لهذه الشروط، وصنفت على أساسها إن كانت مرتبطة جدا بهذه الشروط، أو مرتبطة إلى حد ما، أو غير مرتبطة، وعند تفريغ فقرات المقياس اتضح أن نسبة (٢٦,٦٦٪) من مجموع عينة الدراسة، وبواقع (8) دراسات فقط من أصل (٣٠) دراسة، كانت فرضياتها متوافقة بشكل كامل مع هذه الشروط، بينما النسبة الأكبر من هذه الدراسات كانت فرضياتها متوافقة إلى حد ما مع هذه الشروط وبواقع (١٧) دراسة من أصل (٣٠) وبنسبة تمثيل (٥٦,٦٦٪) من مجموع مفردات العينة، وجاءت النسبة الأقل (١٦,٦٦٪) لتمثل عدد الدراسات غير المتوافقة مع هذه الشروط وهي (٥) من أصل (٣٠) مفردة، يمكن ارجاع سبب هذا التفاوت في النسب إلى أن بعض الدراسات استخدمت فرضيات بعدد مبالغ فيه كما أنها لم تضع للكثير منها أي تحليل أو جداول لقياسها أو اختبارها، كما وجدت الباحثة أن بعض الدراسات قد استخدمت فرضيات مقتبسة من دراسات أخرى، وذكرت المصادر التي استقى منها الباحث هذه الفرضيات، بل وكانت فرضيات إحدى الدراسات جميعها مقتبسة وعددها كبير جدا، ويلاحظ القارئ لها أن الباحث غير مهتم أو غير معني بفرضيات دراسته، وكأنه قد وضعها تسقيطا لفرض ملزم عليه ولا بد أن يتخلص منه، فيما كانت فرضيات بعض الدراسات تتراوح ما بين الدقة والمنهجية السليمة في بعض منها والبعض الآخر يفتقد إلى الصياغة المنهجية، كاحتوائها على أكثر من محور وأكثر من فكرة أو لم توضح اتجاهها، وجاء المستوى الثالث (غير متوافقة) ليظهر لنا أن هناك بعض الدراسات كانت فرضياتها لاتخضع لهذه الشروط، فهي أما غير معلومة الاتجاه، أو غير قابلة للدحض، بمعنى أنها تتساءل عن مسلمات وحقائق اجتماعية واضحة ولا يمكن اختبارها، وهذا ما قد بنى عليه (كارل بوبر) نظريته المسماة (القابلية للدحض أو التكذيب)، فالبحث لا يزال تحت الغطاء العلمي مادام لا يجزم بنتائجه بل يجعلها في موضع دراسة ونقد واختبار، ويقدم فرضيات جديدة لم يتم اختبارها مسبقا وليست لها علاقة بالحقائق العلمية، وكلما تمسك الباحث برأيه وتزمت له ورأى أنه الأفضل على آراء الآخرين كلما ابتعد عن أساسيات البحث العلمي، أي أن معيار العلمية هو امتلاك الباحث للعقل النقدي من عدمه، ورغم هذه النتائج إلا إن هناك بعض الدراسات كانت فرضياتها ممتازة وصيغت بشكل منهجي سليم وكان عددها مناسبا، وارتبطت بأهداف الدراسة وتساؤلاتها وغطت متغيرات وجوانب الدراسة بشكل صحيح، ولكن لاحظنا أن نسبتها ضئيلة فهي لا تكاد تمثل ربع العينة، وهذا مؤشر على ضعف وقلة معرفة بعض الطلبة الباحثين بشروط صياغة الفرضيات وكيفية ربطها بمتغيرات الدراسة وأهدافها.

علاقة الفرضيات بالعنوان

الفئة	التكرار	النسبة
مرتبط	١١	٣٦,٦٦
نوعا ما	١٩	٦٣,٣٣
غير مرتبط	٠	٠
المجموع(٥) لم	٣٠	١٠٠

جدول رقم (٣٥) يوضح مدى ارتباط الفرضيات بالعنوان

يختبر هذا المعيار مدى ارتباط الفرضيات بعنوان الدراسة أي إن الغرض منه معرفة شمول الفرضيات لجميع متغيرات الدراسة الواردة في العنوان، وعند تفريغ بيانات المقياس تبين أن (٦٣,٣٣٪) من مجموع عينة الدراسة وبواقع (١٩) دراسة كانت فرضياتها (مرتبطة إلى حد ما) بالعنوان، أي إن بعض فرضياتها كانت قد شملت جزء من العنوان واختبرت العلاقة مابين بعض متغيراته، فيما كان الجزء الآخر من فرضيات هذه الدراسات ليس له علاقة بالعنوان ولا بأي من متغيراته، أو أنها كانت تحتاج لتفصيل وتوضيح في العلاقة ما بين المتغيرات ودرجة ارتباطها، أما في المستوى الثاني فتأتي الدراسات التي تحتوي على فرضيات مرتبطة جدا بعنوان الدراسة، ونسبة تمثيلها في العينة (٣٦,٦٦٪) وبواقع (١١) دراسة من مجموع مفردات العينة، بمعنى أن فرضيات هذه الدراسات كانت مشتملة على جميع متغيرات العنوان ومختبرة للعلاقة فيما بينها، وقد حدد الباحث اتجاه الفرضية أو اتجاه تأثير أحد المتغيرات على الآخر وكانت مناسبة للعنوان من ناحية العلاقة أو الفروق، ورغم ذلك نرى أن تمثيلها قليل في عينة الدراسة، أما النسبة الأخيرة فكانت (٠٪) فلم تكن فرضيات أية دراسة تختلف تماما عن عنوانها. وهذا مؤشر جيد على مدى وعي الطلبة الباحثين بطريقة ربط الفرضية بالعنوان وإن كانت هناك بعض الأخطاء في طريقة الربط وإغفال بعض المتغيرات.

هل وضعت لتحقق هدفا:

الفئة	التكرار	النسبة
نعم	٢٥	٨٣,٣٣
كلا	٥	١٦,٦٦
المجموع (٥) لم	٣٠	١٠٠

جدول رقم (٣٦) يوضح علاقة الفرضية بالأهداف

يناقش هذا المعيار علاقة فرضيات الدراسة بأهدافها، وعند تفريغ بيانات المقياس تبين لنا أن (٨٣,٣٣٪) من دراسات العينة وبواقع (٢٥) دراسة كانت فرضياتها ذات علاقة وارتباط بأهداف الدراسة، وبغض النظر عن درجة هذا الارتباط وكم عدد الفرضيات المرتبطة بها وعدد غير المرتبطة بها داخل الدراسة الواحدة، إلا أنه حين النظر بصورة عامة على فرضيات هذه الدراسات نجدها قد مثلت محاور أهدافها واختبرت وجود أو عدم وجود علاقة ما بين متغيرات الدراسة، وخمنت اتجاه تأثير المتغيرات. أما الدراسات الـ (٥) الأخرى فقد كانت فرضياتها غير مرتبطة بأهدافها وبنسبة (١٦,٦٦٪) من مجموع العينة، وعند تفسير هذه النسبة نجد أن بعض الدراسات كانت أهدافها عامة وغير محددة أو أنها هدفت الى تقديم ووصف واقع بعض المتغيرات ولم تضع لذلك تخمينات أو فرضيات، كما جاءت بعض من الدراسات دون أهداف، أي إن الباحث لم يكتب الأهداف ضمن المنهجية العامة للبحث، لذا اضطرت الباحثة –كما تم توضيح ذلك مسبقا- إلى البحث عنها بين سطور الدراسة وكانت أغلب الدراسات التي اتبعت هذا النهج قد صاغت أهدافها بشكل عام وأوردتها ضمن سردها للمقدمة أو الملخص، كما أن بعض الدراسات كانت أهدافها أشبه ما تكون بأهمية دراسة فوضحت أهمية العنوان وأنها تهدف إلى تسليط الضوء عليه لما سيقدمه من...الخ. وعلى الرغم من كون بعض الفرضيات مصاغة بشكل سليم إلا أنه

لا يمكن ربط الفرضيات بهكذا أهداف فهي غير محددة ولا توضح المشكلة بشكل صحيح، فضلا عن ذلك كانت هناك دراسة قد اقتبست أغلب فرضياتها من مصادر أخرى، وقد وضع الباحث المصادر التي اقتبس منها هذه الفرضيات، وحتى وإن كانت المصادر التي اقتبس منها هذه الفرضيات تدرس العنوان نفسه وتهدف إلى تحقيق الأهداف نفسها، فطريقة صياغتها لم تكن منهجية بشكل سليم، فهي لم تحدد اتجاه الفرضية وكان عددها كبير بشكل مبالغ فيه، وكما أن هذه الدراسة لم تضع أهدافا ضمن خطتها المنهجية بل اكتفت بالإشارة إليها في المقدمة، ولا شك أن كل هذه الأخطاء المنهجية تؤثر بشكل كبير في طريقة صياغة الفرضيات وطريقة صياغة الأهداف فضلا عن الربط فيما بينهم وتوضيح الفرضيات للأهداف وبالتالي سيكون هناك خللا في نتائج البحث لأن المنهجية التي اتبعت لم تكن سليمة والطريق المؤدي إليها غير مستقيم.

هل حققت الهدف:

وضح الجدول السابق عدد الدراسات التي كان لها ارتباط بأهداف الدراسة وهي (٢٥)، وعدد الدراسات التي لم تكن مرتبطة بالأهداف وهي (٥)، بينما يوضح الجدول أدناه عدد الدراسات التي كانت مرتبطة بالأهداف فقط وهي (٢٥) دراسة.

الفئة	التكرار	النسبة
حققت	١٣	٥٢
إلى حد ما	١٠	٤٠
لم تحقق	٢	٨
المجموع	٢٥	١٠٠

جدول رقم (٣٧) يوضح نسب تحقيق الفرضية للأهداف المرتبطة بها

يتضح من الجدول السابق أن هذا المقياس لمعرفة مدى تحقيق الدراسة لأهدافها المرتبطة بالفرضيات، أي قامت الباحثة بمراجعة كل فرض مستخدم في كل دراسة ومقارنته مع نتائج الدراسة لمعرفة إن كان قد حقق نتيجة من هذا الفرض أم لا، ووضعت ثلاثة مستويات لهذا التحقيق (حققت، حققت إلى حد ما، لم تحقق)، وجاءت نتائج تفريغ المقياس متباينة، فهناك (١٣) دراسة من أصل (٢٥) فقط قد حققت الأهداف المرتبطة بالفرضيات بشكل كامل، أي إن هذه الدراسات وضعت الفرضية واختبرتها وذلك بربطها بالجداول أو الحقول –داخل الاستبانة مثلا- التي ناقشت هذا التخمين أو الفرض وبالتالي أظهرت نتائج هذا الاختبار، وكان عرضا علميا جيدا، ورغم ذلك فقد كانت لا تتعدى الـ (٥٢٪) من مجموع عينة الدراسة، بينما تراوح النصف الثاني من عينة الدراسة ما بين التحقيق بشكل جزئي وعدم التحقيق أساسا، فكانت هناك دراستان لم تحقق أي نتائج للفرضيات المرتبطة بالأهداف، أي أنها لم تعرض مدى تحقيق التخمين الذي تضمنته الفرضية ولم توضح ارتباط أي من الجداول معها، ورغم أنها لم تكن تمثل سوى (٨٪) من مجموع عينة الدراسة إلا أنها تدل على وجود خللا في صياغة الفرضية فهي إما غير قابلة للقياس أو غير محددة الاتجاه، أو أن الفرضية كانت سليمة لكن الباحث غفل عن قياسها في أسئلة الاستبانة أو بأي أداة استخدمها، وفي كل الأحوال هي تدل على أن نتائجها كانت غير دقيقة، أما القسم المتبقي من هذه الدراسات فكانت قد حققت جزء من فرضياتها والجزء الآخر لم يتم تحقيقه، وكانت نسبة تمثيلها في العينة (٤٠٪)، وتدل على أن هناك تذبذب وتراوح لدى الباحث ما بين استخدام المنهجية السليمة وغير السليمة بالتعامل مع الفرضيات سواء كان ذلك صياغة أو اختبارا وتحقيقا للنتائج.

الاستنتاجات:

- بعض الباحثين قد وضع فرضيات مقتبسة من دراسات أخرى، وهذا ما جعلها غير واقعية في قياسها وتخمينها للظاهرة المدروسة.
- بعض الفرضيات قد وضعت لإثبات القضايا التي طرحتها لا لإختبارها، لأنها كانت تدل على حقائق ومسلمات لا يستطيع الباحث تخمينها، وهذا ينافي مبدأ القابلية للتكذيب الذي جاء به بوبر لقياس مدى علمية البحث.

التوصيات:

- تركيز كبير في تدريس مادة المنهجية على الفرضيات وأنواعها وطريقة ربطها واختبارها وعلاقتها بالعنوان الأهداف والتساؤلات.
- التركيز على مادة المنهجية المقررة من حيث شمولها لجميع مفاصل المنهجية العلمية السليمة.

المصادر:

Bibliography

حاتم أبو زايدة. (٢٠١٨). *مناهج البحث العلمي*. فلسطين: مركز أبحاث المستقبل.

خالد حنتوش ساجت. (٢٠١٩). النتاج ابحثي في القسم الأم لعلم الاجتماع في العراق - دراسة تحليلية - احصائية لما أنتج في الدراسات العليا ١٩٧٤-٢٠١٩. *مجلة كلية الآداب جامعة بغداد*.

رحيم يونس كرو العزاوي. (٢٠٠٨). *مقدمة في منهج البحث العلمي*. عمان: دار دجلة.

زكريا احمد الشربيني وآخرون. (٢٠١٣). *مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية*. الرياض: مكتبة الشقري.

سوتيريوس سارانتاكوس. (٢٠١٧). *البحث الاجتماعي*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

شافا فرانكفورت ناشمياز وآخرون. (٢٠٠٤). *طرائق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية*. دمشق: بترا للنشر والتوزيع.

ظافر هاشم الكاظمي. (٢٠١٣). *التطبيقات العملية لكتابة الرسائل والأطاريح التربوية والنفسية، التخطيط والتصميم*. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبدالله النبال. (٢٠١٩). *علم الاجتماع*. عمان: دار الخليج للنشر.

عدنان أحمد مسلم، و أمين صلاح عبدالرحيم. (٢٠١١). *دليل الباحث في البحث الاجتماعي*. الرياض: مكتبة العبيكان.

فراس عباس البياتي. (٢٠١٢). *علم الاجتماع دراسة تحليلية للنشأة والتطور*. عمان: دار غيداء للنشر.

محمد تيسير. (٢٠٢٥). *المدونة العربية*.

محمد صلاح الدين مصطفى وآخرون. (٢٠١٠). *خطوات البحث العلمي ومناهجه*. القاهرة: المشروع العربي لصحة الأسرة، جامعة الدول العربية.

محمد مهدي القصاص. (٢٠١٤). *تصميم البحث الاجتماعي*. بغداد: دار نيبور.

معن خليل عمر. (١٩٨٣). *الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي*. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

يان سبورك. (٢٠٠٩). *أي مستقبل لعلم الاجتماع: في سبيل البحث عن معنى وفهم العالم الاجتماعي*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.